

اسم البرنامج: ما وراء الخبر

عنوان الحلقة: تأجيل محاكمة مرسي ووجهة التهم الموجهة إليه

مقدم الحلقة: الحبيب الغريبي

ضيوف الحلقة:

- أحمد البقري/ شاهد عيان على أحداث قصر الاتحادية
- وليد عبد الرؤوف/ عضو ائتلاف شباب الثورة سابقاً (عبر الهاتف)
- أحمد مهران/ مدير مركز القاهرة للدراسات السياسية القانونية
- مجدي حمدان/ قيادي في جبهة الإنقاذ المصرية

تاريخ الحلقة: 2014/1/8

المحاور:

- وقائع أحداث قصر الاتحادية
- مصداقية العدالة على المحك
- تجاهل حقوق ضحايا الإخوان

الحبيب الغريبي: أهلاً بكم، أجلت محكمة جنايات القاهرة محاكمة الرئيس المصري المعزول محمد مرسي وعدد من قادة جماعة الإخوان المسلمين في قضية قتل متظاهرين أمام قصر الاتحادية عام 2012 إلى الأول من فبراير القادم.

نتوقف مع هذا الخبر لنناقشه في محورين: ما هي وقائع ما يعرف بأحداث قصر الاتحادية الرئاسي يومي الخامس والسادس من ديسمبر عام 2012 وأسباب محاكمة الرئيس المعزول محمد مرسي في أحداث تلك القضية مقارنة بأحداث مماثلة شهدتها مصر خلال السنوات الثلاث الأخيرة؟

يحاكم الرئيس المصري المعزول محمد مرسي وعدد من قيادات جماعة الإخوان

المسلمين بتهم مختلفة من بينها التحريض على القتل في أحداث قصر الاتحادية التي وقعت يومي الخامس والسادس من ديسمبر عام 2012 ورغم أن معظم قتلى تلك الأحداث ينتمون لجماعة الإخوان فإن الاتهامات تتعلق باثنين فقط من ضحاياها، ويثير الاهتمام في تلك القضية تساؤلات حول محاسبة المسؤولين عن مقتل مئات في أحداث مختلفة في مصر قبل حكم مرسي وبعده.

[تقرير مسجل]

نصر الدين علوي: الرابع من ديسمبر 2012 لم يكن محمد مرسي أول رئيس مدني منتخب في تاريخ البلاد قد أكمل شهوره الستة الأولى في قصره الرئاسي بعد، آنذاك وجد نفسه محاصراً في قصر الاتحادية من أنصار معارضيهِ احتجاجاً منهم على إعلانهِ الدستور، قام المظاهرون آنذاك بمحاصرة القصر وتسلق جدرانهِ ولاحقاً الاعتداء على موكب الرئيس نفسه وبحسب روايات عدة فإن تعامل قوات الشرطة والحرس الجمهوري مع الأزمة اتسم بالتراخي خلافاً لطبيعة عملها المتمثلة أساساً بحماية القصر الرئاسي وساكنيه أياً كانت الظروف، تسارعت الأحداث في اليوم التالي الخامس من ديسمبر أخرج الرئيس من باب خلفي وأصبح القصر عملياً بلا أي حماية حقيقية سواء من الحرس الجمهوري أو عناصر الداخلية فشهد مسرح الحدث بعد ذلك حشوداً من مناصري الرئيس قالوا إنهم قدموا لحماية الشرعية، سرعان ما نشبت بين الطرفين اشتباكات استمرت حتى الليل وخلفت أحد عشر قتيلاً من بين هؤلاء ثمانية ينتمون إلى جماعة الإخوان المسلمين ولافت أن يحاكم الرئيس المعزول على مقتل المتبقين من دون أي إشارة إلى الثمانية ومن قتلهم، ولافت أكثر ألا توجه التهم أيضاً إلى وزير داخلية مرسي آنذاك ولا إلى قائد الحرس الجمهوري ذلك يخلف محاكمات سبقت ومثل فيها مبارك ووزير داخلية وأخرون في قضية قتل متظاهري ثورة الخامس والعشرين من يناير ويخالف وقائع حدثت من قبل ومن بعد ومنها عدم توجيه أي تهم إلى الفريق محمد حسين طنطاوي ورئيس الأركان السابق سامي عنان عن أحداث مثل محمد محمود وماسبيرو وقضية مشجعي النادي الأهلي في بور سعيد، أما قتلى أحداث فض رابعة والنهضة ومثلها وهم بالآلاف لا اثنان أو ثلاثة أو حتى عشرات فلا اتهامات بالقتل للقائمين عليها.

[نهاية التقرير]

وقائع أحداث قصر الاتحادية

الحبيب الغريبي: موضوع حلقتنا نناقشه في الأستوديو مع أحمد البقري رئيس اتحاد طلاب جامعة الأزهر وأيضاً شاهد عيان على أحداث قصر الاتحادية، وعبر الهاتف من القاهرة وليد عبد الرؤوف عضو ائتلاف شباب الثورة سابقاً وهو أيضاً شاهد عيان على أحداث قصر الاتحادية مرحباً بكما، إذن تابعنا التقرير الذي وقف بشكل سردي بأسلوب تألفي على كرونولوجية الأحداث إن صح التعبير في واقعة الاتحادية ونحن نحاول من جانبنا أن يعني نفكك بشكل أكثر تفصيل الحثيات وخاصة المحطات الكبرى وصولاً إلى العقدة الرئيسية في هذه الأحداث سيد أحمد يعني ما الذي جعل هذه الأحداث تصل إلى هذه الذروة يعني ما هي المحطات الرئيسية التي بدت وكأنها أسباب فعلية لوصول الأمور إلى ما وصلت إليه وأنت كنت شاهد عيان؟

أحمد البقري: هو مبدئياً بس عشان الناس تبدأ تميز في أحداث الاتحادية كان هناك ثلاثة أحداث متتالية في أحداث الاتحادية، بداية من اليوم الأول للتظاهر قدام القصر الجمهوري أعقبه العصر وفض الخمس خيام اللي كانوا موجودين بعد ذلك كان في الليل وقت الاعتداء من قبل بلطجية جبهة الإنقاذ على المؤيدين للرئيس أمام قصر الاتحادية بس عشان نفصل بين الثلاث أمور الموجودة، النقطة الأولى المشهد الأولاني بتكلم عن المتظاهرين كانوا متواجدين أمام قصر الاتحادية الجميع كان يعلم كان هناك إلقاء مولوتوف وزجاجات حارقة على القصر وكان يعني بشكل واضح كان هناك مبررات لاقتحام القصر وبعض الأدلة التي سأقولها دي الوقت تم إفرازها في الفترة الأخيرة لما كان مستشار رئيس الجمهورية وزير العدل الدكتور أحمد مكي لما قال إن الرئيس طلب من وزير الداخلية آنذاك أحمد جمال الدين بتأمين القصر وتأمينه من الخارج قال له أن الداخلية ضعيفة ومنكسرة بعد أعقاب ثورة يناير، طلب من الحرس الجمهوري وهو مكلف بحماية القصر من الخارج قال له لا أنا دوري إني أحمي القصر من الداخل بعد كده لما طلب من الفريق السيسي تواجد الجيش قال إنه ما أقدرش أنه الجيش ينزل، كنا أمام مؤامرة كاملة، نكمل بقى سياسة المؤامرة عشان الناس ليه نزلوا ثاني يوم لما نلاقي السيد محمد أبو حامد اللي كان يدعو للتظاهر في ذلك الوقت أعلن في ذلك الوقت أنه خلاص وجب الآن على المتظاهرين دخول قصر الاتحادية والإلقاء البيان الرئاسي وإسقاط الرئيس كما ظهر في 3 يوليو هو من قال بالنص في أحداث الاتحادية ظهر في

3 يوليو لما قال: هنجش القصر ونعمل بيان رئاسي من جوا في وجود تواضروس ووجود أحمد الطيب ووجود البرادعي ووجود بعض الشخصيات الممثلة وسنعلن بيان رئاسي وسنعلن سقوط الدولة وكان من ضمن الشهادات اللي قالها رئيس تأمين رئيس الجمهورية منزله لما قال ضباط الداخلية آنذاك والمتواجدين كانوا يقولوا للمتظاهرين خشوا خلاص القصر مفتوح لكم كيفما تروا، الشاهد الثاني النهاردة لما نسمع الأستاذ مصطفى الجندي وكان عضو قيادة جبهة الإنقاذ يقول النهاردة لما كانوا مستضيفينه في أحد القنوات التلفزيونية المؤامرة أن تتكشف من اليوم الأول كان يقول أنا اتصلت بالدكتور محمد البرادعي عشان أقوله يا دكتور محمد إحنا خلاص على أعتاب القصر يلاً المتظاهرين يسألوا عليك والناس يسألوا عليك أنت والأستاذ حمدين صباحي وجب الآن الدخول لإعلان المجلس الرئاسي من داخل القصر الدستوري.

الحبيب الغربي: يعني أن هناك يعني حتى أخلص لأن الوقت لا يسمح لنا بالتوسع أكثر، كانت هناك مؤامرة بدأت تتشكل ملامحها وهذا ما يفسر نزول مناصري الرئيس لحماية الشرعية وحماية الرئيس، سيد جيفارا هل هذه الرواية صحيحة هل لديك رواية أخرى لما جرى؟

وليد عبد الرؤوف: مساء الخير أنا اسمي وليد عبد الرؤوف.

الحبيب الغربي: عفواً سيد عبد الرؤوف أنا آسف.

وليد عبد الرؤوف: تقريبا هناك خلط واضح في الأحداث عند ضيف سعادتك الكريم ما بين أحداث الاتحادية الأولى وأحداث الاتحادية الثانية، أحداث الاتحادية الأولى التي حدثت أيام 4 و5 وفجر 6 ديسمبر 2012 وأحداث الاتحادية الثانية التي حصلت في يناير 2013، في أحداث الاتحادية الأولى يعني على الحادثة الأولى أنا أولاً أتحدث على كلمة جبهة الإنقاذ لأنه جبهة الإنقاذ ليس لديها بلطجية، جبهة الإنقاذ التي أنا مش منتمي لجبهة الإنقاذ حالياً غير منتمي حالياً وإن كنت في وقتها مسؤول العمل الجماهيري بجبهة الإنقاذ نحن لسنا بلطجية، البلطجية هم إلي جم اعتدوا على نساء وبعض المعتصمين العزل أمام قصر الاتحادية وقاموا بضرب شاهنדה مقلد أعتقد على مرأى من الجميع، البلطجية هم اللي هدوا الخيام البلطجية هم اللي جم في مشهد شهير أعتقد يعني كان مشهد هزلي جنبنا الناس عشان خاطر الناس جم يأكلوا، محمد أبو حامد في أحداث

الاتحادية الأولى لم يكن له دور من قريب أو من بعيد في الدعوة لهذه التظاهرة هذا أولاً، ثانياً حضرتك في introduce إنا تكلمنا أو في المقدمة التسجيلية كانت يتكلم عن عدم محاسبة سامي عنان ومحمد حسين طنطاوي عن القتل أو الشهداء في أحداث مجلس الوزراء وأحداث ماسبيرو وما تلاها أعتقد أننا..

الحبيب الغريبي: سيد عبد الرؤوف لا، دعنا في هذه الحادثة بالتحديد.

وليد عبد الرؤوف: طيب هذه الحادثة بالتحديد يعني حتى نكون منصفين ما حدث هو اقتتال ما بين بلطجية جم فضوا اعتصام 5 خيم أمام قصر الاتحادية اعتراضاً على إعلان دستوري أصدره رئيس الجمهورية آنذاك محمد مرسي، وكل الناس شاهدت الكلام ده وإنا كنا انسحبنا أساساً من أمام القصر الجمهوري وكانوا هم الخمس خيام دول هم اللي كانوا معتصمين، اعتصام رمزي أمام قصر الاتحادية.

الحبيب الغريبي: طيب السؤال الذي يدور على جميع الألسنة سيد عبد الرؤوف لماذا ترك الفريقان ليتلاحما ويتصادما أين كان الأمن والحرس الجمهوري الذي مهمته هو حماية القصر الجمهوري؟

وليد عبد الرؤوف: لا أسأل أنا عن هذا الأمر ولكن يسأل عنه أعتقد أن الأمور الآن وضحت مع تحفظي الكامل على وصفنا بالبلطجية ولكن أعتقد أنا أتفق مع الأستاذ أحمد على أن سلطة الثورة المضادة التي تحكم مصر الآن هي من سهلت هذه الأمور حتى يسقط قتلى من الفريقين ويتم استغلال الأمر، ولكن لا نلام عندما نزلنا حتى ندافع عن مجموعة من النساء العزل أمام قصر الاتحادية ووجدنا خرطوش يطلق علينا ووجدنا زجاج مولوتوف يطلق علينا وأعتقد أن المشهد كان واضحاً، ميليشيات نظامية نازلة داخله عاملة طابور رياضي يهد خيم ويعتدي على نساء ويعتدي على عزل.

الحبيب الغريبي: إذن واضحة الصورة لديك أنت أيضاً كنت شاهد عيان أشكرك سيد وليد عبد الرؤوف وأشكر السيد أحمد البقري رئيس اتحاد طلاب جامعة الأزهر كانت هذه محاولة على الأقل مقاربة لفهم ما جرى من حيث الوقائع والأحداث، بعد فاصل قصير سنناقش أسباب محاكمة الرئيس المصري المعزول محمد مرسي في أحداث هذه القضية مقارنة بأحداث مماثلة شهدتها مصر خلال السنوات الثلاث الأخيرة أرجو أن تبقوا معنا.

[فاصل إعلاني]

الحبيب الغريبي: أهلاً بكم من جديد في هذه الحلقة التي تناقش أبعاد ووقائع قضية قتلى المتظاهرين أمام قصر الاتحادية الرئاسي عام 2012 مقارنة بوقائع وأحداث أخرى شهدتها مصر، لمتابعة هذا الموضوع معنا في الاستوديو كل من الدكتور أحمد مهران أستاذ القانون العام بأكاديمية التحكيم الدولي ومدير مركز القاهرة للدراسات السياسية والقانونية ومجدي حمدان القيادي في جبهة الإنقاذ المصرية مرحباً بكما، سيد أحمد هذه الحادثة ليست الأولى ولم تكن الأخيرة الآن ماذا يمكن أن يستنتج منها كدروس خاصة وأنها معروضة على القضاء؟ يعني خيلنا نبدأ بهذه المقدمة أولاً ونذهب إلى..

أحمد مهران: بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، يعني دعني أقول لك بداية أن اعتبارات الملائمة السياسية تسيطر بصورة واضحة وأكيدة على المشهد السياسي بل وعلى الملفات القانونية والقضائية أيضاً في مصر كانت هناك ملفات وكانت هناك قضايا ووقائع مماثلة تماماً حدثت في ظل حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة حينما كان يدير شؤون البلاد، كانت هناك أحداث شارع أحمد محمد محمود وأحداث مجلس الوزراء وأحداث مسرح البالون وأحداث ماسبيرو ومات فيها العديد والعديد من الشباب إلا أن القوات المسلحة كانت دائماً ما تستعمل هذا الخداع الإستراتيجي بإيهام الشعب المصري بأن هناك طرفاً ثالثاً مجهولاً هو الذي ضده تقييد كل هذه الدعاوى ولم يكن هناك من أحد يقدم للمحاكمة عن هذه الجرائم، الآن بعد أن استطاعت السلطة الانقلابية في مصر أن تسيطر على مقاليد الحكم بصورة أو بأخرى هي تسعى إلى أن تحيل كل هذه التهم التي حدثت بعد 30 يونيو وقبل 30 يونيو منذ تولي الدكتور محمد مرسي رئاسة البلاد بأن تحمله المسؤولية القانونية والسياسية عن هذه الجرائم حتى توهم الشعب المصري بأن هناك ربما سيادة قانون وأن هناك محاولات لتحقيق العدالة.

الحبيب الغريبي: سيد مجدي لنفترض جدلاً بأن مرسي متورط بشكل أو بآخر في أحداث الاتحادية على أن المتهم برئ حتى تثبت إدانته ومرسي لم يحاكم بعد، لماذا لم تقع إحالة أيضاً صناع القرار الأمني على المحاكمة أمثال وزير الداخلية آنذاك وأيضاً قائد الحرس الجمهوري، لماذا اختزلت التهمة كلها في مرسي؟

مجدي حمدان: طيب ما هو المشكلة إنه مرسي كان متورطاً أثناء ما حصل بفض

اعتصام داخل قصر الاتحادية وأعطى أوامر مباشرة بفض هذا الاعتصام بالقوة حتى أن أحمد جمال الدين اللي هو كان وزير الداخلية آنذاك قال إنه هو محتاج أمر كتابي مش محتاج أمر شفوي لأنه فض التظاهر سيؤدي إلى دماء ومزيد من القتل لذا أراد أن تكون لديه حجة مقنعة إذا وضع أمام القضاء بأنه تلقى أمر كتابي من المعزول محمد مرسي.

الحبيب الغريبي: هذا الكلام يمكن أن يقال أيضاً على حسني مبارك أنه هو الذي وجه بقتل المتظاهرين، ولكن مبارك حكم مع وزير داخلية ومع مجموعة كبرى من الأمنيين..

مجدي حمدان: يعني ما خليتني أستكمل إجابتي.

الحبيب الغريبي: تفضل.

مجدي حمدان: أنا أرى أنه لابد أيضاً أن يكون المشير طنطاوي وسامي عنان ووزير الداخلية أحمد جمال وغيرهم موضع اتهام مع المعزول محمد مرسي لأنهم كانوا موجودين وكان المعزول يعين أحدهما أو كلاهما طنطاوي وعنان كمستشارين له وهو الذي كرمهما، بينما كنا نحن نطالب بمحاكمة جزء من أعضاء المجلس العسكري وهم الذين خرجوا أيضاً في الميادين ليقولوا: "نحن وجلاية العسكر مية مية" وأنا كنا في الوقت اللي نطالب فيه بمحاكمة العسكر على ما ارتكبه من جرائم أثناء فترة تواجد محمد حسني مبارك أو الفترة اللي ما بعد 25 يناير حتى تولى المعزول محمد مرسي.

مصادقية العدالة على المحك

الحبيب الغريبي: سيد أحمد هل هناك انطباع بأن العدالة تكيل بمكيالين بأنّ هناك عدالة انتقائية طالما أنّ الفاعلين الآخرين لم توجه لهم تهمة ولم يعرضوا على القضاء؟

أحمد مهران: يعني وفقاً لما هو معروف ومعمول به في القضاء المصري وبحسب الأصل أنّ المحكمة تملك ولها السلطة التقديرية في أن ترجئ الدعوى إلى الدور المقبل إلى الشهر التالي إذا ما كانت هناك اعتبارات أمنية أو اعتبارات قانونية تحول دون حضور المتهم لإجراء المحاكمة والسير في الجلسة، ولكن ما حدث اليوم يؤكد بأنّ هناك تسييس واضح لعملية ممارسة العمل القضائي وأنّ هناك اعتبارات سياسية ربما الأمر يتعلق بأنّ القوات المسلحة أدركت وبشكل حقيقي وواقعي أنّ ربما السير في هذه

المحاكمة في هذا التوقيت يشكل المسمار الأخير في نعش الانقلاب هم أرادوا أن يفلتوا من هذا الفخ، الشارع السياسي في حالة غضب ربما سير المحاكمة اليوم كاد أن يؤثر بشكل واضح على الحشد وعلى المظاهرات ضد الانقلاب العسكري، وربما أيضاً كان سيؤثر على الدستور المزمع الاستفتاء عليه في الرابع عشر والخامس عشر من يناير، هم أرادوا أن يحاولوا إرجاء الفصل في هذه الدعوى حتى يمر هذا الدستور على اعتبار أيضاً أن نص المادة 152 من الدستور المعطل لا تجيز لهذه المحكمة أن تنتظر هذه الدعوى وتجعلها محكمة غير مختصة في هذه القضية.

الحبيب الغريبي: سيد مجدي أليس في الأمر يعني محاولة تصفية خصوم سياسيين معاقبة خصوم سياسيين أكثر منها إحقاق الحق وتحقيق العدالة يعني إذا كان مفهوم العدالة كل لا يتجزأ، لماذا أيضاً لم يحاكم القائمون على أحداث أخرى أذكر لك الفريق طنطاوي رئيس الأركان السابق سامي عنان عن أحداث محمد محمود ماسبيرو بور سعيد وأيضاً الأحداث الأخيرة يعني فك اعتصام رابعة والنهضة وأحداث الجمعة الماضية؟

مجدي حمدان: ما هو مجرد أن محمد مرسي كرم عنان سامي عنان والمشير طنطاوي هو نفى عنهم تهمة أنهم شاركوا فيما قبل في قتل المتظاهرين وهذا في حد ذاته إدانة لمرسي قبل أن يكون إدانة لهم لأنه هو من ساعدهم على أنهم يتقلدوا قلادة النيل وغيره لكي يتم تكريمهم بشكل مناسب وهو اعتبر أنهم غير ضالعين في أي من الأحداث اللي حدثت لأنهم قاموا بتسليم السلطة غصباً أو بهتاناً بعيداً عن النتائج الفعلية لانتخابات الرئاسة الماضية ودي جزئية، والجزئية الثانية أنا أحب بس أشير إليها أنه تمت تقديم محمد مرسي للمحاكمة بعد أن تم عزله لأنه قبل ذلك لم يكن ليتم محاكمته لأنه كان في السلطة لكن بعد أن تم عزله تم تقديمه للمحاكمة بناء على اتهامات وجهت إليه من أحد المحامين رفع عدة بلاغات بأنه خرج من السجن وتخابر وغيرها ثم أتت فيما بعد معظم الجرائم التالية مثل قتل المتظاهرين في الاتحادية وغيرها وبالأمس أيضاً السيد المستشار هشام جنيبة رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رصد العديد من المخالفات المالية التي قام بها محمد مرسي، إذن نحن أمام عدة بلاغات واتهامات كثيرة وهذا لا يعني أن هناك كيل بمكيالين فالقضاء المصري منزه تماماً بدليل أنه كما رفض وجود محامين أجنب أثناء محاكمة محمد حسني مبارك إلا بعض من الأخوة الكويتية فإنه رفض أيضاً وجود

محامين أجنب تابعين للتنظيم الدولي في محاكمة المعزول محمد مرسي.

الحبيب الغريبي: سيد مهرا، هل صحيح ما واجهت ما قيل الآن بأن مرسي يعني سعى إلى إبراء ذمة طنطاوي وعنان وبالتالي كل التهم قد تسقط بفعل هذه التبرئة الأخلاقية السياسية على الأقل؟

أحمد مهرا: الدكتور محمد مرسي منذ توليه الرئاسة وكان حريصاً أشد الحرص في تصريحاته بأنه سيعمل على تطبيق القانون واحترام سيادة القانون وتطبيق العدالة بصورة واضحة وأن كل من اتهم في جريمة أيا كانت هذه الجريمة على القضاء أن يحاكمه محاكمة عادلة أمام قاضي طبيعي ومكفول له حق الدفاع من ثم لم تكن هناك أدلة قانونية موضوعية أو شكلية تؤكد بأن القوات المسلحة أو المجلس الأعلى للقوات المسلحة شارك بصورة أو بأخرى سواء كان محرصاً أو فاعلاً أصلياً في هذه الجرائم حتى نقدم هؤلاء إلى المحاكمة كما أن القضاء أيد العديد من هذه الدعاوى ضد هذا المجهول الذي كان يسمى بالطرف الثالث، ومن ثم لم تكن هناك دعاوى مقدمة ومرفوعة أمام القضاء المصري للمطالبة بمحاكمة هؤلاء مدعومة بأدلة قانونية تؤكد ذلك ومن ثم كان من الطبيعي جداً أن تتبرأ ساحته من هذه القضايا وبالتالي كان من الضروري أيضاً إعمالاً لاعتبارات الملائمة السياسية ولعبور هذه الأزمة بعد أن كان للقوات المسلحة دور أساسي خطير في إدارة الأزمة بعد 25 يناير أن يخرجوا بهذه الصورة هذا لم يكن تكريماً عن أدوار مادية وأدوار حقيقية في تحقيق الديمقراطية أو العدالة في الشارع المصري وإنما كانت مسألة سياسية الغرض منها إبعاد القوات المسلحة عن ممارسة العمل السياسي بصورة أو بأخرى.

الحبيب الغريبي: سيد مجدي ما قلته منذ قليل بأن مرسي لم يكون ممكناً محاكمته لأنه كان في السلطة يتمتع بالحصانة بهذا أيضاً ينسحب بشكل يعني أوتوماتيكي على الفاعلين في الأحداث الأخير كفض اعتصام رابعة والنهضة والأحداث الأخيرة لأنهم أيضاً الآن في السلطة ولا يمكن محاكمتهم؟

مجدي حمدان: لا يوجد الآن من قام بفض اعتصام رابعة بالسلطة، فض اعتصام رابعة جاء بناء على تكليف شعبي وجه للجيش المصري لفض تلك البؤرة المسلحة الإرهابية وكما رأينا في أفلام في اليوتيوب وغيرها كان بعض المسلحين الذين يبادلون أفراد

الشرطة والجيش الطلقات النارية، وناشدوهم أكثر من مرة واستخدموا عدة وسائل قبل أن يقوموا بفض هذا التظاهر إذن لسنا أمام حالة من حالات الاغتصاب أو التعدي كما حدث في الاتحادية، وفي جزئية أخرى أريد أن أشيد بها كما أشار الأستاذ أحمد أن مرسى احترم القانون، احترم القانون عندما تم حصار الدستورية ولم يحرك ساكناً، احترم القانون عندما تعدى على السلطة القضائية وأراد أن يغير قانون السلطة القضائية، احترم القانون يا سيدي عندما أرجع مجلس الشعب الذي حل بحكم محكمة، هذا رجل لم يحترم القانون يوماً ولم يعرف للقانون عنواناً.

تجاهل حقوق ضحايا الإخوان

الحبيب الغريبي: ولكن هناك يعني إشكالية قانونية وحتى أخلاقية في قضية الاتحادية يعني مرسى الآن يحاكم بتهمة قتل متظاهرين في هذه الأحداث ونعلم أن هذه الأحداث أودت بحياة عشرة أو أحد عشرة متظاهر، يعني لماذا لم تقع الإشارة أصلاً إلى أولئك هل دمهم ليس كدم الآخرين يعني لست أدري لماذا وقع تجاهلهم؟

مجدي حمدان: تحقيقات النيابة..

الحبيب الغريبي: لأنهم من أنصار مرسى؟

مجدي حمدان: لا تحقيقات النيابة أثبتت أن مرسى ضالع رئيسي هو وأنصاره في فض هذا الاعتصام بالقوة وهذا نحن شفناه يوم 5، نحن كان لدينا بعض الخيام المنصوبة أمام الاتحادية وتم الاعتداء على الأفراد اللي بهم من قبل أنصار مرسى الذين لم يحرك، أيضاً هو دعا لذلك هو قال أنه لا بد إن أنتم تنزلوا وتفوضوا يعني هو قال في بيان خاص به وطلع على لسانه وقال لا بد من فض هذا الاعتصامات بالقوة، محمد حسني مبارك لم يجرؤ أن يفض الاعتصامات بالقوة ولم يشر مرة إلى فض هذه الاعتصامات بالقوة رغم إن نحن خرجنا يوم 25 يناير وأعدنا العدة إلى 25 يناير للخروج ضد حكم مبارك إلى أنه لم يشر ولو لمرة واحدة إلى فض الاعتصامات بالقوة مثلما فعل محمد مرسى وكانت خطاباته ولهجته دائماً الخطابية فيها لغة من التحريض حتى الخطاب الأخير الذي كان بالصالة المغطاة كان فيه تحريض مباشر على معظم المصريين، وأنطق بأسامي معينة في هذا الخطاب وأدلى بأسماء أشخاص يعني تخوفنا أن يتم اغتيالهم في نفس الليلة التي ألقى فيها هذا الخطاب.

الحبيب الغريبي: سيد مهران من حادثة الاتحادية وما قبلها وما بعدها، هل تعتقد حقيقة أن هناك مساءلة في محلها لكل من يقف وراء هذه الأحداث والمجازر يعني حدثت مجازر أيضا؟

أحمد مهران: يعني هناك العديد من القتلى على الجانبين ربما بعض القتلى فيما يتعلق باعتصام الاتحادية أو فض اعتصام الاتحادية العديد من القتلى من المحسوبين على التيار الإسلامي جماعة الإخوان المسلمين واثنين من خارج هذه الجماعة يعني ربما هذا الانفصال في اعتبار هؤلاء قتلى ويحاسب عنهم الدكتور محمد مرسي والباقيين من القتلى لا تحاسب عنهم الداخلية عن ارتكاب هذه الجرائم، هذه الازدواجية في معايير العدالة ربما هي التي تؤدي إلى مزيد من الاحتقان في الشارع المصري.

الحبيب الغريبي: أشكرك دكتور أحمد مهران مدير مركز القاهرة للدراسات السياسية والقانونية، أشكر مجدي حمدان القيادي في جبهة الإنقاذ، بهذا تنتهي هذه الحلقة من برنامج ما وراء الخبر نلتقي بإذن الله في قراءة جديدة فيما وراء خبر جديد إلى اللقاء ودمتم بخير.